محور المداخلة: العراقيل والمعوقات التي واجهت وتواجه عملية التواصل الحضاري

عنوان المداخلة: التنافس الاستعماري الأوروبي على إفريقيا وانعكاساته على التواصل الحضاري بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي.

مقدمة:

لعبت الجزائر ولا تزال دورا بارزا في تعزيز سبل التواصل الحضاري بينها وبين الدول الإفريقية عامة ودول الساحل الأفريقي خاصة، فمع دخول الإسلام بلاد المغرب، ورغم التضاريس الصعبة للمنطقة إلا أن الجزائريين من تجار ودعاة وزعماء قبائل ومريدي الطرق الصوفية سعوا إلى نشر تعاليم الدين الاسلامي، مما ساهم في تأسيس عدة ممالك إسلامية (مالي ، غانا ، سنغاي...)، كان لها الأثر البارز في توثيق هذا التواصل.

لكن هذا التواصل ورغم محدوديته لم يستمر طويلا، فتعرض للتصدع والتمزق بفعل مجموعة من التحديات والعراقيل، كان من أخطرها التنافس الاستعماري الأوروبي على إفريقيا عامة ودول الساحل الأفريقي خاصة، والذي بلغ أشده خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ميلاديين.

ومن هنا تتمحور إشكالية هذه المداخلة حول سياسات الاستعمار الأوروبي في دول الساحل والمشكلات الخطيرة التي خلفها وراءه، والتي مست جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي حالت دون استمرارية وتطور هذا التواصل الحضاري إلى يومنا هذا.

وللإجابة عن هذه الاشكالية نقسم خطة العمل إلى العناصر التالية:

1- المحطات التاريخية التي مهدت للاستعمار الأوروبي لإفريقيا.

2- التوغل العسكري الأوروبي في الساحل الأفريقي.

3- انعكاسات الاستعمار على التواصل بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي.

العرض:

1 – المحطات التاريخية التي مهدت للاستعمار الأوروبي:

من المعروف أن الحركة الاستعمارية ارتبطت بمجموعة من الدوافع الدينية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والحضارية، والتي عجلت بتكالب الدول الأوروبية لاحتلال افريقيا، وقبل الحديث عن الاستعمار الأوربي في منطقة الساحل الإفريقي[1]، لابأس أن نذكر بأهم المحطات التاريخية التي مهدت وفتحت الباب على مصراعيه للدول الأوروبية لتقسيم افريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا والمتمثلة في:

أ – حركة الكشوفات الجغرافية:

حازت منطقة الساحل الإفريقي على اهتمام الأوروبيين من رحالة ومبشرين وشركات تجارية منذ القرن 15م، وقد فتحت الكشوفات الجغرافية الطريق أمام القوى الاستعمارية للتوغل داخل المنطقة بغرض تحقيق مآربها والتمهيد لاستعمارها ولنشر الدين المسيحي، ولنهب الثروات الطبيعية التي تزخر بها بما في ذلك تجارة الرقيق.

وقد أعطى هؤلاء الرحالة معلومات وافية من خلال كتاباتهم وتقاريرهم، شجعت الحكومات الأوروبية والشركات التجارية على التوغل إلى داخل المنطقة، وتعد الأنهار أهم الثروات الطبيعية في منطقة غرب إفريقيا والتي لعبت دورا كبيرا في تاريخ المنطقة حيث كانت بداية لظهور الكشوفات الجغرافية من خلال تتبع مجرى نهري السينغال والنيجر [2].

ولتحقيق هذا الغرض أُنشئت العديد من الجمعيات الكشفية الأوروبية، بدءا بالجمعية الأفريقية البريطانية التي تأسست سنة 1788م، والجمعية الجغرافية في باريس عام 1821م، ثم جمعية برلين عام 1828م، ثم الجمعية الجغرافية الملكية في لندن عام 1830م، حتى بلغ تعداد الجمعيات الأوروبية مائة جمعية وانضم إليها قرابة 50 ألف عضو، وأكثر ما عبر به الأوروبيون عن اهتمامهم باستكشاف إفريقيا هو ما سموه بمصطلح: " التدافع نحو إفريقيا "، وقد أدت الجمعيات الجغرافية دوراً مهماً في كشف الأنهار وأسرار القارة الداخلية، وإجراء تقييم مهم للثروة المعدنية والزراعية[3].

ويعتبر البرتغاليون هم أول من وصل من الأوربيين إلى نهر السنغال سنة 1442م، وكان الأوربيون يخشون التوغل إلى الداخل ويكتفون بالسواحل، لأسباب أمنية ومرضية، فكان يطلق على مناطق غرب افريقيا مقبرة الرجل الابيض لانتشار الأمراض الفتاكة كالملاريا، وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على أهم الرحلات الكشفية لمنطقة الساحل:

الكشوفات البريطانية: من أهم البعثات الاستكشافية التي قامت بها بريطانيا بقصد التوغل في المنطقة، تلك الرحلة التي قام بها مونجو بارك Mungo Park، وقد بدأت محاولات توغل الأوروبيين لاستكشاف نهر النيجر مبكرا، حيث أرسلت الجمعية الأفريقية البريطانية التي تأسست سنة 1788م الدكتور " منجو بارك " ليستكشف النيجر بعد فشل سابقيه (هورن الألماني ولوكاس وليديارد، وفي سنة 1790م الميجر هيوتون الذي كان قنصلا في مراكش)، حيث قام برحلتين أولاهما سنة 1795م إذ تمكن من الوصول إلى أعالي نهر النيجر حتى بلدة "سيجو" (وسط مالي) وأثبت أن نهر النيجر غير متصل بنهر السنغال، وفي رحلته الثانية سنة 1805م تمكن من السير في النهر حتى وصل تمبكتو بمالي[4]، بعدما أن أحضر 46 جنديا بريطانيا مزودين بالبنادق خوفا من مهاجمة المسلمين لهم[5].

وفي سنة 1822م تواصلت عمليات الاستكشاف عن طريق مستكشفين آخرين من أبرزهم "كلابرتون" و" ديكسون دينهام" و"أودنى" انطلاقا من طرابلس ليتمكنوا من استكشاف بحيرة تشاد، وفي رحلة ثانية لـ "كلابرتون" سنة 1825م الذي وصل كانو ثم سوكوتو شمال نيجيريا[6]، ليثبت أن نهر النيجر لا يتصل بالنيل[7]، ليواصل خادمه لاندر رحلته سنة 1830م الذي اتبع النهر حتى مصبه.

وفي سنة 1832م نجح الأخوان رتشارد وجون لاندر Lander Brothersالمرسلان من طرف الحكومة الانجليزية من اتمام استكشاف نهر النيجر الأدنى، واستطاعا تخطيط مجراه وأثبتا أن لا صلة بين نهري النيجر والكونغو[8].

في سنة 1849م أرسلت جيمس ريتشاردسن (James Richardson) ومعه بارث (Barth) وأوفروج (Overweg) انطلاقا من طرابلس فوصلوا بورنو شمال شرق نيجيريا، فقصد الأول والثاني بحيرة تشاد حيث ماتا، أما الثالث

فعبر أرض الهاوسا (شمال نيجيريا) حتى النيجر، وقد نجح في تحقيق الكثير من المعلومات الجغرافية والجيولوجية، وقد تابعت إنجلترا جهودها لاكتشاف المناطق المحيطة بنهر النيجر، فأرسلت عام 1857م بعثة للاتصال بالممالك الإسلامية الواقعة شمال سوكوتو؛ لتدعيم علاقتها بها تمهيداً للسيطرة عليها[9].

الكشوفات الفرنسية: بالنسبة للفرنسيين فقد اهتمت شركة السنغال الفرنسية بهذه المنطقة، فأرسلت أحد موظفيها المدعو " روبول " (Raubault) لكشف الصحراء بين السنغال وغامبيا سنة 1804م، وفي سنة 1818م كشف جاسبار موليان مجرى نهر غامبيا، وفي سنة 1827 وصل " رينيه كاييه " (René Caillé) إلى تمبكتو من الغرب وصعد منها إلى الشمال حتى وصل مراكش. وكان هذا مشجعا لبريطانيا على إعادة كشف الصحراء التي تفصل شمال افريقيا عن نهر النيجر، فأرسلت سنة 1836م جون دافيدسون من مراكش ليقصد تمبكتو ولكنه قتل في تندوف.

كما تمكن الدكتور رولفس (Gerhard Rolfs) من الوصول إلى النيجر ولاغوس سنة 1866م مرورا بالجزائر، مراكش، واحة توات وغدامس، فزان وتبستي، وبرنو، كما قاد سنة 1878م حملة أرسلتها الحكومة الألمانية بغرض الوصول إلى واداي بتشاد[10].

وكانت فرنسا تفكر منذ سنة 1848م في ربط الجزائر بالسنغال ربطا بريا، فنظمت رحلات استكشافية لذلك، وفي ديسمبر 1879م نظمت الحكومة الفرنسية رحلة استكشافية للمستكشف ابول صولي تهدف إلى دراسة إمكانية إنشاء للسكة الحديدية ربط بين الجزائر والسنغال عبر أعالي السودان، وفي نهاية سنة 1880م انطلق من الشمال الضابط الفرنسي ابول افلاتير عضو لجنة السكة الحديدية العابرة للصحراء من ورقلة رفقة 08 فرنسيين وفرقة حراس جزائريين لاستكشاف الصحراء وتحديد النقاط المحتملة لطريق السكة الحديدية، لكن التوارق قتلوه في فيفري 1881م[11].

المحاولات الإيطالية: كما نجح الإيطاليان الدكتور بلجرينو ماتوتشى (Pellegrino Matteucci) والملازم ألفونسو ماريا ماسارى (Alfonso Maria Massari) في قطع افريقيا من الشرق إلى الغرب، فخرجا من سواكن (شمال شرق السودان) إلى كردفان (وسط السودان) فواداي فبونو فكانو إلى النيجر، وكذلك رحلة جوستاف ناختنجال بين 1869م و1873م إلى تبستي وبورنو وكانم والتي طاف خلالها بمنطقة بحيرة تشاد ثم إلى واداي ودارفور وكردفان فالقاهرة عن طريق النيل[12].

ب– الجمعيات التبشيرية:

كما هو معلوم أن عمليات التنصير كانت مرافقة ومتزامنة مع أولى رحلات الكشوفات الجغرافية منذ القرن 15م والتي باركتها البابوية، وقد تزعمها الأمير البرتغالي هنري الملاح سنة 1415م الذي كان كاثوليكيا متعصبا، إذ تعهد بنشر المسيحية في شمال إفريقيا وفكر بربط شمالها وغربها بمملكة القديس يوحنا في الحبشة، كذلك الرحالة لفنجستون الاسكتلندي الأصل الذي انظم إلى هيئة تبشيرية مسيحية شجعته للقيام بعدة رحلات إلى أواسط وجنوب افريقيا، ولا ننسى المقولة الشهيرة للبرتغالي فاسكو دي جاما عند وصوله إلى الموزمبيق سنة 1498م حيث قال: " **الآن لففنا الحبل حول عنق المسلمين، ولم يبق إلا شده ليختنقوا** ".

كانت بريطانيا أسرع الدول الداعية إلى تنظيم النشاط التبشيري حين أصدر البرلمان قرارا في سنة 1649م بإنشاء " هيئة نشر المسيحية في إنجلترا الجديدة"، وبذلك أخذت الجمعيات التبشيرية تظهر إلى الوجود، ففي سنة 1787م تأسست أول الجماعات البروتستانتية والتي بادرت إلى إرسال الجماعات التبشيرية إلى الخارج، وفي سنة 1795م تأسست جمعية لندن التبشيرية

بمساعدة التجار في لندن، وامتد عملها إلى كل مكان تصل إليه التجارة البريطانية. وكان إرسال المستكشف الاسكتلندي دافيد لفنجستون (David Livingstone) (1813/ 1873) إلى قارة افريقيا عدة مرات مظهرا من مظاهر التفات هذه الجمعية إلى افريقيا، والذي دعا إلى نشر المسيحية بين سكان القارة وإلغاء تجارة الرقيق واستبدالها بتجارة شرعية، فتأسست أكثر من جمعية تبشيرية للعمل في الجهات التي اكتشفها لفنجستون، كما أن الفرنسيين أسسوا جمعية باريس التبشيرية سنة 1828م لتباشر نشاطها في المستعمرات الفرنسية، وفي سنة 1868م تأسست جماعة الآباء البيض الكاثوليكية بإرشاد من الكاردينال لافجري (Lavigerie) الذي دعا إلى النشاط التبشيري في ميدان الاستعمار[13].

بالإضافة إلى جمعيات تبشيرية أخرى فتحت مراكز في إفريقيا من بينها:

- جمعية آباء فيرونا الإيطالية الكاثوليكية التي نشطت في مناطق وسط افريقيا وجنوب السودان، والتي تتلقى دعما ماديا من معظم كاثوليك أوروبا مما جعلها أقوى الجمعيات التبشيرية في إفريقيا.
- جمعية البريطانيين المبشرين البروتستانتية، وقد دعا مبشروها عبر مؤلفاتهم البريطانيين إلى الإسراع إلى جنة إفريقيا.
- جمعية المبشرين المتحدة التي ارتبط نشاطها بالكنيسة المسيحية بأمريكا الشمالية.

فالجمعيات التبشيرية والمبشرون لعبوا دورا هاما في التمهيد للاستعمار، إذ أنهم توغلوا بين الغابات والأحراش وعملوا بين الافريقيين ودرسوا عاداتهم ولغاتهم وكتبوا عن ذلك في المجلات والجرائد الأوروبية فيها دولهم عل القدوم نحو افريقيا، وقد كان الهدف الأساسي للجمعيات هو إزالة الآثار العربية من افريقيا وتنصيرها، وذلك بتعليم الافريقيين القراءة والكتابة باللغات الأوروبية، وتلقينهم مبادئ المسيحية، إضافة إلى الخدمات الصحية في عيادات متنقلة بين القبائل[14].

وقد اعتمدت الدول الاوروبية في تحركها نحو إفريقيا على التقارير والمعلومات والدراسات التي تمت بواسطة الرحالة الأوروبيين أو المبشرين المسيحيين الذين توغلوا في افريقيا من كل الاتجاهات.

ج – الشركات التجارية الأوروبية:

شهدت أوروبا بعد الثورة الصناعية انتشارا واسعا للشركات التجارية، والتي اتجهت انظارها إلى القارة الافريقية من أجل استغلال ثرواتها وأسواقها، وكان من بينها:

ج1 – الشركات الفرنسية:

وصل الفرنسيون إلى مصب نهر السنغال منذ سنة 1638م، وكان وجودهم ممثلا في بعض المحطات التجارية مثل سانت لويس التي تأسست منذ سنة 1659م والتي تطورت تطورا كبيرا في أواخر القرن 17م، وأصبحت أهم قواعد فرنسا البحرية على الساحل الغربي لإفريقيا، وكذلك منطقتا أرجوين (Arguin) وجوريه في السنغال، وكان الرقيق الافريقي من أهم ما كانت تتاجر به هذه المحطات[15].

ومن بين الشركات الفرنسية التي انتشرت في غرب افريقيا شركة السنغال الفرنسية الملكية التي تأسست سنة 1697م، والشركة الفرنسية لإفريقيا الاستوائية،[16]، والشركة النورماندية الفرنسية التي تأسست سنة 1626م عند مصب نهر السنغال من أجل استغلال ثروات السنغال وموريتانيا، وشركة الهند الفرنسية[17]، وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية اتصالا بتجارها وشركاتها،

فكانت تشرف على أعمالهم وتعين لهم القناصل الذين كانوا يستعملون نفوذهم من أجل عقد المعاهدات مع الملوك الوطنيين ورؤساء القبائل[18]، فالفرنسيون لم يستطيعوا أن يتوغلوا إلى الداخل، واقتصر وجودهم على التجارة مع الأفارقة من قبائل الهوسا والديولا والماندنجو[19]، ومحاولتهم في بعض الأحيان الارتباط مع الزعماء الوطنيين بمعاهدات تكفل لهم الحماية من تسلط بعض القوى الأوربية الأخرى[20].

وقد قامت بريطانيا بفرض حصار بحري على سواحل افريقيا تنفيذا لحملة مقاومة تجارة الرقيق التي تزعمتها، والتي تقرر إلغاءها سنة 1848م، مما أضعف النشاط التجاري الذي دفع فرنسا لطلب عقد معاهدة تجارية مع انجلترا سنة 1860م تضمنت حرية التجارة ورفع الجمارك[21].

ومع بداية عام 1870م لم تعد التجارة مقتصرة على الساحل فقط، بل أخذ التجار يتوغلون نحو الداخل مع امتداد السكك الحديدية، وأخذ الفرنسيون بالذات يشقون طريقهم في داخل وادي السنغال وأصبح من الواضح أنهم يهدفون إلى ربط السنغال وأعالي النيجر بخط حديدي لكي تصبح تجارة ومنتجات غرب القارة في أيدي الفرنسيين[22] ، وقد اعتمدت فرنسا في مد نفوذها أولا على النقل النهري، حيث أتاح لها نهرا السنغال والنيجر مواصلات سهلة في جزء كبير من الأملاك الفرنسية، ثم اتجه هدفها إلى إنشاء السكك الحديدية، ولم يكن هدفها لأسباب اقتصادية، بل لأسباب حربية بحتة[23].

ج2 – الشركات البريطانية:

أسس البريطانيون بعض المراكز التجارية في غامبيا منذ سنة 1730م ، وفي سنة 1878م تأسست أربع شركات بريطانية كبرى للتجارة على طول نهر النيجر وهي شركة " ألكسندر ميلر " (Alexander Miller)، وشركة جميس بينيكوك (James Benikok)، وشركة غرب افريقيا، والشركة المركزية الافريقية، وقد وحد السير جورج جولدى هذه الشركات تحت اسم الشركة الافريقية المتحدة من سنة 1879م حتى سنة 1881 ثم تغير اسمها إلى الشركة الوطنية الافريقية حتى سنة 1886م، لتصبح بعد ذلك شركة النيجر الملكية من 1886م حتى عام 1899م[24].

وكانت شركة النيجر للملاحة قد مكنت بريطانيا من أن يمتد نفوذها على طول مجرى نهر النيجر وفرعه بنوى، وإخضاع السلطنات الاسلامية وأهمها الصكتو (1804- 1903م) (Sokoto)، وأنتهى الأمر بأن خضعت جميع هذه الأراضي فيما بعد للحكومة البريطانية وأطلق عليها المحمية البريطانية لنيجيريا، وقد مارست الشركة كل الحقوق باسم التاج البريطاني كما سمح لها بجباية الضرائب، وبالفعل شكلت إطارا حكوميا تمكنت عن طريقه منع ألمانيا وفرنسا من أي تدخل في النيجر الأسفل[25].

كذلك الشركة البريطانية لجنوب افريقيا التي تأسست سنة 1881م، بإلحاح من المستثمر رودس Rodes الذي بدأ في إنشاء قوة عسكرية مسلحة بدعوى حماية عمال التنقيب والحفر وأعمال التعدين، وتمكن من شراء الأراضي التي أصبح بعد مؤتمر برلين 1885م مناطق نفوذ لبريطانيا في شكل اتحادات اقليمية تعرف باتحاد جنوب ووسط إفريقيا، ومن الشركات البريطانية التي كانت تعمل لحساب الحكومة البريطانية شركة سيراليون التي بسطت نفوذها على سيراليون وغامبيا وساحل الذهب (غانا) ولاغوس، وسميت تلك الأراضي فيما بعد المستعمرات البريطانية في غرب إفريقيا[26].

ج3 – الشركات الألمانية:

كان الغرض من تأسيس شركة الجمعية الألمانية للاستعمار هو القيام بمشروعات استعمارية في إفريقيا، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات مع سلاطين القبائل، بموجبها تنازل هؤلاء عن مساحات شاسعة من الأراضي، وفي مؤتمر برلين أعلنت الحكومة الألمانية بما حصلت عليه الشركة من أراضي تكون بموجب القانون الألماني واقعة تحت السيادة الألمانية وذلك يتماشى مع المادة 24 من قرارات مؤتمر برلين.

كذلك شركة ناختيجال Nachigal والتي مكنت ألمانيا من اكتساب منطقة نفوذ في غرب إفريقيا وهي الكاميرون. وكذلك شركة شرق إفريقيا الألمانية التي كانت تعمل في منطقة زنجبار، وقد أدى عملها إلى التصادم مع بريطانيا، فاتفقت الدولتان سنة 1886م وانتهت بعقد اتفاقية ألمانية بريطانية لتسوية النزاع[27].

بالإضافة إلى شركة الهند الشرقية الهولندية التي تأسست سنة 1602م، وقد استحوذت على الكثير من الأراضي الشاسعة، ومن المعلوم أن الشركات التجارية الأوربية كانت تمتلك قوات برية وبحرية مسلحة تؤمن بها ممتلكاتها ورحلاتها التجارية.

د – المؤتمرات الأوروبية والمعاهدات الثنائية:

د1 – مؤتمر برلين 1884–1885م:

كان هذا المؤتمر أخطر المؤتمرات الأوروبية على مصير ومستقبل إفريقيا، فكان بمثابة الضوء الأخضر الذي أباح علنا استعمار وتقسيم إفريقيا، من خلال قرارته الخطيرة، ومن بينها:

– نصت المادة 34 على أن أي قوة تستولي على أي جزء من الأرض على سواحل القارة خارج ممتلكاتها الحالية أو التي تنوي إعلان حماية عليها – يجب أن تخطر كل القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر حتى تتمكن من الدفاع عن ادعاءاتها الخاصة.

كما أقر المؤتمر عدم إعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الافريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلي للمنطقة[28].

وقد أخذ موضوع الملاحة في حوض النيجر حيزا من جدول أعمال المؤتمر، فقد نصت المادة 30 من نصوص المؤتمر على أن تتعهد بريطانيا بتطبيق مبادئ حرية التجارة والملاحة في مياه النيجر وفروعه ومنافذه وعلى حماية التجار الأجانب والمنشآت التجارية، بينما نصت المادة 33 على حرية الملاحة في النيجر خلال الحرب[29].

وكان الصراع قائما بين فرنسا وبريطانيا حول حوض النيجر قبل سنوات من انعقاد مؤتمر برلين (1885/1884)، لذا طلبت فرنسا ادراج موضوع الملاحة في حوض النيجر في جدول أعماله، بينما تقدمت بريطانيا بطلب لمعالجة الموضوع مستقلا عن الكونغو، فوافق المؤتمر بالإجماع على الطلب البريطاني، فكانت ضربة قاسية لفرنسا التي كانت تأمل مساندة ألمانيا حسب اتفاق مسبق بينهما[30].

د2 – مؤتمر بروكسل:

في سنة 1890م انعقد مؤتمر بروكسل الذي جدد وأيد قرارات مؤتمر برلين، وذهب إلى أبعد من ذلك حيث وضعت إفريقيا على طاولة المفاوضات وقسمت إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية[31].

د3 – المعاهدات الثنائية (1885 – 1902م):

بعد توقيع مؤتمر برلين أصبح النفوذ الأوروبي عن طريق المعاهدات أهم أساليب تنفيذ تقسيم القارة على الورق، والتي اتخذت شكلين من المعاهدات:

– المعاهدات الأوروبية الإفريقية : وتنقسم إلى نوعين:

1- معاهدات تجارة الرقيق والمعاهدات التجارية والتي نتج عنها التدخل السياسي الأوروبى في الشؤون الإفريقية.

2 – المعاهدات السياسية التي تخلى الحكام الإفريقيون بموجبها عن سيادتهم مقابل الحماية، أو التعهد بعدم الدخول في التزامات تعاهدية مع دول أوروبية، مثل المعاهدة التي وقعتها فرنسا سنة 1888 مع ساموري توري (Samorétouré) حيث وقعت جنوب النيجر تحت الحماية الفرنسية.

– **معاهدات التقسيم الأوروبية الثنائية:** وهي الاتفاقيات المشتركة بين دولتين أوروبيتين أو أكثر من أجل تأكيد مناطق النفوذ أو تسوية المشكلات الاقليمية ونزاعات الحدود، وكانت أهم الاتفاقيات التي أبرمت في غرب إفريقيا اتفاق ساي – بارووا سنة 1890، واتفاقية النيجر سنة 1898م، اللذين أتمت بريطانيا وفرنسا بمقتضاها تقسيم المنطقة، وكذلك الاتفاقية الانجليزية – الفرنسية المؤرخة في 31 مارس 1899م التي حسمت المسألة المصرية[32].

2– التوغل العسكري الأوروبي في الساحل الأفريقي:

أ – التنافس الأوروبي على منطقة الساحل:

كانت المنافسة شديدة بين القوى الأوروبية منذ القرن 15 ميلادي على السواحل الغربية لإفريقيا خاصة منطقتا السنغال وموريتانيا اللتان تعتبران بوابتي الساحل الافريقي من الشرق، من خلال احتكار التجارة مع الأفارقة، وكذلك إبرام المعاهدات الثنائية، فمثلا في موريتانيا التي اشتهرت بتصدير الكندر (الصمغ)، تمكن البرتغاليون سنة 1448م من تأسيس مركزا تجاريا لهم في جزيرة آركين (أكادير دور) ثم توغلوا في البلاد حتى أدرار وودان شمالا، وكانوا سباقين في عقد علاقات تجارية مع الترارزة، لكن هذه المراكز أصبحت سنة 1580م في أيدي الإسبان عندما تحول التاج البرتغالي إلى رأس فيليب الثاني، وأستمر ضمها لها حوالي 70 سنة، وقد احتدم الصراع بين القوى الأوروبية حيث استطاع الفرنسيون انتزاع الجزيرة من الإسبان سنة 1528م، ثم تحولت السيطرة للهولنديين سنة 1638م الذين انسحبوا منها تحت ضغط انجلترا سنة 1666م، وظل الصراع محتدما حتى الثلاثينيات من القرن 19م بين البريطانيين والفرنسيين. لكن فرنسا وبعد استرجاعها لممتلكاتها بعد الحروب النابليونية بموجب اتفاقية فيينا سنة 1815م، وبسط سيطرتها النهائية على مركز سانت لويس سنة 1817م، استطاعت أن تعزل منافسيها وتفرض سيطرتها في المنطقة بإقامة علاقات تجارية مع القبائل الموريتانية كالترارزة والبراكنة تسمح بتسهيل التجارة للفرنسيين مع احتكارهم لتجارة الصمغ العربي، إضافة إلى تنازل الموريتانيين عن ملكية بعض الأراضي لإقامة مراكز تجارية فرنسية[33].

وكان التنافس على أشده بين الانجليز والفرنسيين، إلا أنه في آخر الأمر كانت معظم دول الساحل من نصيب فرنسا وهي السنغال ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، وأصبحت السودان من نصيب بريطانيا، ونظرا لشساعة منطقة الساحل، فسنكتفي في هاته الدراسة على المستعمرات الفرنسية، بحكم أنها الأقرب جوارا وتواصلا إلى الجزائر وهي دول السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد.

– التنافس الفرنسي البريطاني والمعاهدات الثنائية:

خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا في تقوية نفوذها القنصلي في غرب افريقيا، فاتخذت خطوات ايجابية لتأكيد مكانتها بسبب ظهور الفرنسيين كقوة على مسرح الأحداث والتي كانت تسعى لشق الطريق انطلاقا من قاعدتها في السنغال نحو الداخل شرقا إلى أعالي النيجر بعد سلسلة من العمليات العسكرية في سنغامبيا (المناطق الواقعة ما بين نهري السنغال وغامبيا) بهدف الوصول إلى النيجر والاتجار فيه عن طريق ربطه بخط حديدي يصل إلى المجرى الملاحي لنهر السنغال، ولتحقيق هذا الغرض عبر القائد الفرنسي " قاليني " (Gallieni) إلى أعالي النيجر ونجح سنة 1881 في عقد معاهدة أعطت لفرنسا محمية على الشاطئ الشمالي للنهر، هذا في الوقت الذي كانت التجارة الانجليزية في هذه الجهات عاجزة عن حماية نفسها[34].

وفي سنة 1878م زار الكونت دي سيميل (Conte de Semelle) أعالي النيجر ، وعندما عاد إلى فرنسا أقنع الشركات الفرنسية بتكوين شركة فرنسية أطلق عليها اسم الشركة الفرنسية لإفريقيا الاستوائية بالإضافة إلى شركة السنغال والجانب الغربي من افريقيا، وقد تمكنت سنة 1880م من الوصول مرة أخرى إلى النيجر بالباخرة أدماوا (Admawa)، لكنه وجد معارضة من موظفي الشركة الافريقية المتحدة التي أسسها التجار الانجليز في حوض النيجر، وفي سنة 1882م أدرك الفرنسيون أن الانجليز قد استقروا في حوض النيجر، لذا ركزوا على نهر بنوي ليكون منطلقا نحو التوسع في حوض تشاد، وقد نجح السير جورج جولدي (George Goldie) في الحد من النشاط الفرنسي بشن حرب قاسية في الاسعار على الشركات الفرنسية حتى أفلست وباعت حقوقها للشركات البريطانية سنة 1884م[35].

وبعد حصول فرنسا على امتياز مد خط حديدي من جيبوتي إلى أديس أبابا سنة 1896م، أرادت أن تقف في وجه الاطماع البريطانية للعودة إلى أعالي النيجر، واتفقت مع ملك اثيوبيا لمد حدوده الغربية وذلك بخروج جيش أثيوبي فرنسي إلى حدود النيل الأبيض، وكان حلمها أن ترسم حزاما فرنسيا عرضيا يمتد من جيبوتي إلى داكار، وأمام عسكرة الفرنسيين عند فاشودة في جنوب السودان سنة 1899م، اضطرت حكومتا باريس ولندن إلى التفاوض من أجل إنهاء الصراع الذي بدأ عند انفراد بريطانيا باحتلال مصر سنة 1882م، فاتفق على انسحاب الجيش الفرنسي لقاء إطلاق يد فرنسا في السودان الغربي غرب حدود دارفور الغربية مباشرة، وبذلك انتهى الصراع البريطاني الفرنسي حول قلب إفريقيا وانتهى إلى الأبد مشروع الحزام العرضي الفرنسي في قارة إفريقيا[36].

لقد سوت بريطانيا مشكلاتها مع فرنسا في غرب القارة، وصار من المتفق عليه أن تستولي فرنسا على المناطق الداخلية فيما وراء الجزائر حتى الحدود الشمالية لمجال نفوذ شركة النيجر الملكية، وتمتد إلى الجانب الغربي من بحيرة تشاد ، وكانت فرنسا حريصة على عدم تدخل أي قوة أوروبية ما بين ممتلكاتها في شمال أفريقيا وإمبراطوريتها في النيجر، وفعلا حصلت فرنسا في سنة 1890م على اعتراف الحكومة البريطانية بامتداد مجال النفوذ الفرنسي إلى الساحل الشمالي الغربي من بحيرة تشاد والنيجر.

وفي سنة 1898م بدأت الحملات الفرنسية لاحتلال مناطق السودان الأوسط والشمالي، وقامت ثلاث حملات فرنسية لتنفيذ هذه الخطة، حيث تحركت الحملة الأولى من الجزائر بقيادة الكابتن لامي (Lamy،) وتحركت الثانية من الكونغو الفرنسي،وتحركت الثالثة من السنغال بقيادة الكابتن فوليت والكابتن شانون(Chanoine et Foulet)[37].

في جوان 1885م كونت بريطانيا من المناطق بين لاجوس والكاميرون مع شواطئ النيجر حتى لوكوجا Lokojaوايبي (Ibi) محمية سميت باسم محمية ساحل النيجر. وفي سنة 1890م وقع سالسبوري معاهدة مع فرنسا بخصوص الحد الغربي لنيجيريا في مقابل اعتراف بريطانيا بالمحمية الفرنسية في مدغشقر [38].

وفي 08 أفريل 1904م أبرمت بريطانيا وفرنسا اتفاقيتين الأولى بشأن نيوفوندلاند وغرب ووسط أفريقيا، والثانية بشأن تحسين العلاقة بين الدولتين وهو ما نطلق عليه الاتفاق الودي، ذلك الاتفاق الذي أعلنت فيه فرنسا بأنها لن تعرقل عمل إنجلترا في مصر مقابل إعلان بريطانيا أنها لن تعرقل أعمال فرنسا في مراكش، وفي سنة 1904م أيضا وقعت ألمانيا معاهدة مع بريطانيا بشأن الحدود بين ساحل الذهب وتوجولاند .

بدأت فرنسا تقدمها نحو السودان شرقا وربطت مناطق نفوذها في السنغال بمناطقها في حوض النيجر، وعلى الطرف الآخر من النهر وقع السير جورج جولدى (George Goldie) معاهدات مع الحكام في دلتا النيجر وامتد شمالا لدولة سوكوتو وامارة جواندو، كما وقعت فرنسا معاهدات مع حكام دلتا النيجر في ساحل داهومي(بنين حاليا)[39].

وفي أول فيفري سنة 1953م وقعت فرنسا معاهدة مع بريطانيا لرسم خط الحدود بين الحد الغربي لساحل الذهب والخط الشرقي لساحل العاج، كما وقعت بريطانيا في العام نفسه معاهدة مع ألمانيا بشأن الحدود بين منطقة يولا (Yola)وبحيرة تشاد[40].

ب – التوغل الفرنسي في المنطقة:

كان للفرنسيين وغيرهم من البريطانيين والهولنديين مراكز تجارية على الساحل الغربي لإفريقيا، وأثناء الحروب النابليونية ما بين 1795م 1814م استولت بريطانيا على هذه المراكز، ولكنها أعيدت لفرنسا بعد مؤتمر فيينا، فأخذت توثق إشرافها على هذه المراكز وترسل موظفيها لعقد معاهدات تجارية مع الزعماء الوطنيين مثلما ما كانت تفعل من قبل، وقد رضي بعضهم في بعض المعاهدات أن يضعوا أنفسهم تحت حماية فرنسا، لا لشيء سوى أن تتيح لهم هذه الحماية طلب السلاح من أجل التغلب على القبائل الأخرى[41].

وحتى سنة 1880م، كانت فرنسا تسيطر عل 03 مناطق من افريقيا وهي السنغال والجزائر والغابون، فبعد استيلاءها على الجزائر سنة 1830م وبدء توسعها في الصحراء صوب الجنوب الغربي، زادت رغبتها في التوسع نحو مناطق السودان الغربي، فزادت أهمية السنغال بالنسبة لهذه العملية الاستعمارية، وإمكانية تضافر مجهودات القوات الفرنسية في الجزائر مع قوات فرنسية أخرى تأتي من السنغال لدعم التوسع نحو منطقة الساحل الافريقي، ويمكن تقسيم التوسع الفرنسي في المنطقة إلى ثلاثة:

ب1 – التوسع نحو موريتانيا وجنوب السنغال:

قبل تعيين الجنرال الفرنسي لويس فيديرب (Louis Faidherbe) – الذي يعتبره المؤرخون أول حاكم فرنسي حقق لفرنسا أطماعها الاستعمارية في غرب إفريقيا – حاكما على إقليم السنغال في سنة 1854م، كانت فرنسا مكتفية بالاستحواذ عل المناطق الساحلية وبإجراء المعاهدات مع الممالك الاسلامية من أجل تأمين ممتلكاتها ومن أجل حرية التجارة في الداخل متبعة سياسة المسالمة والمهادنة، ويعد تعيين هذا الأخير بداية لتحقيق الأطماع الاستعمارية لفرنسا وللتوغل شرقا نحو الداخل، حيث اتجه بكل قوته إلى تدعيم المراكز الفرنسية، بل إلى مد نفوذ دولته إلى الداخل ولو بالقوة[42]، وكانت سياسة نابليون الثالث تهدف لربط مستعمرة الجزائر مع مستعمرة السنغال في غرب افريقيا، وكان أول عمل ينتظر فيديرب هو تأمين حدود مستعمرة السنغال ضد الهجمات المتكررة من طرف القبائل الموريتانية من الشمال التي وصلت في إحدى غاراتها إلى سانت لويس نفسها وكذلك ضد امبراطورية التكرور من الشرق وتهديد مابا (Maba) على الساحل، ولخشيته من تحالف هذه القوى الثلاث قرر القضاء على كل قوة على حدة، فبدأ بتوجيه حملاته العسكرية ضد القبائل الموريتانية خاصة قبائل البراكنة والترارزة، حيث شن محمد الحبيب زعيم الترارزة هجوما عنيفا على السنغال بالقرب من سان لويس واستمرت هجماته حتى 1857م، لكن فيديرب ألحق به الهزيمة على شواطئ كيور وفي ديمار (Dimar) سنة 1857م، واستطاع أن يفرض معاهدة 1858م مع محمد الحبيب والتي تنازل بموجبها عن الأقاليم الواقعة جنوب نهر السنغال، واعترف بالحماية الفرنسية على منطقة أوالو وجود يول (Gaudiole)، وقد أجبرت هذه الهزائم بعض القبائل الموريتانية كقبائل الدويش وأولاد علي على الخضوع لشروط الفرنسيين في احتكار تجارة الصمغ وتوقيع معاهدات[43]، وفي سنة 1903م تمكن القائد الفرنسي كوبولاني (Coppolani) من فرض الحماية مجددا على قبائل الترارزة، وتواصلت عمليات الإخضاع والتوسع داخل موريتانيا[44].

أما في السنغال فإن فيديرب كان يدرك أن أمامه امبراطوريات إسلامية قوية كإمبراطورية الحاج عمر الفوتي التكروري سلطان الدولة التجانية بغرب افريقيا، فأخذ يعد العدة، فأسس مدينة داكار سنة 1857م وشيد بعض الحصون العسكرية في السنغال وفوتاتورو على نهر السنغال وكوّن جيش من السنغاليين يكون سندا له في حملاته العسكرية، وشرع في ربط السنغال بالنيجر بخط سكة حديدية[45]، وهكذا استطاع فيديرب مد حدود مستعمرة السنغال من جهة الجنوب وأجبر القوى الوطنية على توقيع معاهدات حماية مع الفرنسيين ما بين سنتي 1859 و1863م[46].

ب2 – التوسع نحو شرقا نحو مالي والنيجر:

كان الفرنسيون يدركون أن تقدمهم نحو الداخل لن يكون سهلا، بسبب النفوذ الكبير لإمبراطورية التوكولور التي امتدت من حوض النيجر إلى السنغال، بزعامة الحاج عمر الفوتي التكروري زعيم الطريقة التيجانية في القارة الأفريقية الذي أعلن الجهاد ضد الوثنيين سنة 1852م، وأراد أن يوسع دائرة نفوذه على حساب الممتلكات الفرنسية في السنغال وعلى حساب الممالك الوثنية، لكن الفرنسيين وخشية من توسيع إمبراطورتيه، رفضوا امداده بالسلاح وتحالفوا مع القوى المعادية له من الوثنيين كقبائل البمبارا ومن المسلمين أمثال أحمد لبو حاكم مملكة ماسينا شمال مالي، وأمدوهم بالسلاح، وفي سنة 1857م بدأت المواجهات بين الحاج عمر والفرنسيين، وذلك عندما هاجم مدينة مادينا وطرد منها القوات الفرنسية، وواصل جهاده حيث هاجم في سنة 1859م قلعة ماتم (Matam)[47]، لكن الفرنسيين كثفوا من إقامة الحصون العسكرية التي منعت الحاج عمر من التوسع غربا إلى الأقاليم الغربية من السنغال، مما أجبر هذا الأخير على الاتجاه شرقا نحو النيجر حيث فتح سيجو (وسط مالي) واستولى على مملكة ماسينا شمال مالي سنة 1862م، وفي سنة 1963م أصدر فيديرب تعليماته إلى الضابط البحري أوجين ماج (Eugéne Mage) للتوجه في بعثة إلى سيجو عاصمة الحاج عمر كان هدفها التعاون مع الحاج عمر واستكشاف المنطقة الواقعة بين

السنغال والنيجر لإنشاء سلسلة من الحصون تمهيدا للسيطرة عليها، وكان هدف فيديرب ربط السنغال بالنيجر إلى أن يتم ربط السودان بالجزائر في المستقبل البعيد[48].

وبعد وفاة الحاج عمر سنة 1864م حمل راية الجهاد من بعده ابنه الشيخ أحمدو شيخو، واستمرت سلسلة الاشتباكات بين القوات الفرنسية وقوات الشيخ أحمدو، وأمام التفوق الحربي دخل الفرنسيون وادي النيجر الأعلى، واستولوا على باماكو بمالي في سنة 1883م، وأرسلت الكابتن بورنيه (Borgnis Debordes) إلى الملك أحمدو الذي كان يحكم المنطقة بين نهر السنغال والنيجر ووقعا معاهدة وضعت بلاد هذا الزعيم تحت الحماية الفرنسية سنة 1887م، حتى انهارت هذه الإمبراطورية سنة 1893م[49].

وللتذكير فإنه بعد رحيل فيديرب تركز الاهتمام الفرنسي على منطقة جنوب السنغال وتأمين الحدود الجنوبية للمستعمرة، وظلت الحكومة الفرنسية تنظر إلى التوسع بعين الحذر واتسمت أحوال المستعمرة وحتى الحرب السبعينية بالهدوء والاستقرار وعدم التورط في ضم أراضي جديدة، كما تمكن الفرنسيون من فرض الحماية سنة 1871م على لات ديور ملك كايور التي تعتبر مفتاح المواصلات بين سانت لويس وداكار، ولكنه سرعان ما ثار عليهم مرة أخرى ليتمكنوا من القضاء عليه إلا سنة 1886م، ومع حلول سنة 1879م بدأت فرنسا تتخذ سياسة أكثر نشاطا خاصة بعد تعيين 11ريبي ردى ليل سنة 1876م الذي ركز اهتمامه على مد النفوذ الفرنسي صوب النيجر، فوضع سنة 1878م مشروعا لمد خطوط حديدية من السنغال نحو النيجر، وافتتح الخط الأول من سانت لويس إلى داكار سنة 1885م وامتد الخط الثاني من كايس حتى بافولاني وفي سنة 1890م تم افتتاح خط داكار وكايس[50].

بدأت العمليات الفرنسية في أعالي النيجر سنة 1878م بقيادة الكونت دي سيميل (Conte de Semelle)، واصطدمت قوات الفرنسيين بمقاومة امبراطورية ساموري توري في أعالي النيجر التي استمرت حوالي 17 سنة، من سنة 1881م حتى 1898م، والذي نجح في سنة 1870م بعد سلسلة من الغزوات في توحيد قبائل الماندنجو في المنطقة الشاسعة ما بين حوض نهري الفولتا العليا (بوركينافاسو حاليا) والنيجر، وصار خصما عنيدا للفرنسيين، ورغم احتلالهم لمعظم مناطقه في سنة 1891م إلا أنه لم يهزم نهائيا إلا في سنة 1898م، ومقاومة محمد الأمين الملقب بالشيخ المحارب في سانجامبيا في أعالي السنغال 1885- 1887م[51].

وفي سنة 1894م استولى الفرنسيون على مدينة تمبكتو بمالي، واستولوا على ساي(Say) بالنيجر، ولكنهم وجدوا مقاومة من القوى الوطنية،كما وجدوا معارضة من بريطانيا صاحبة الادعاءات في هذه المناطق، فبعد أن تولى تشامبرلين (Chamberlain) مسؤولية وزارة المستعمرات البريطانية في سنة 1895م، أدرك أن شركة النيجر الملكية عاجزة عن مجاراة المنافسة الفرنسية في هذه المنطقة التي كانت قد امتدت إلى برجو (Borgu) غرب نيجيريا، ولبتاكو (Liptako) وساي (Say) بالنيجر، وهي مناطق قريبة من مجال النفوذ البريطاني في دولة سوكوتو بشمال نيجيريا. فبمجرد احتلال الفرنسيين لبرجو عين تشامبرلين الكابتن فريدرك لوجارد (F.Lugard) في سنة 1897م ليتولى الإشراف على قوة حدود غرب أفريقيا التي استطاعت السيطرة على هذه المنطقة، وضمها إلى التاج البريطاني بعد أن وقعت معاهدة مع فرنسا في 14جوان 1898م قبل الفرنسيون بمقتضاها ادعاءات بريطانيا في دولة سوكوتو. وبعد عامين تولت الحكومة الإشراف على نيجيريا الشمالية،وهذا يعني الدخول في صراع مع الدولة الإسلامية في سوكوتو، وهو الصراع الذي استمر ثلاث سنوات متصلة من الكفاح والنضال الإسلامي ضد القوى الأوروبية حتى سقطت دولة سوكوتو سنة 1903م[52].

ب3 – الامتداد الفرنسي نحو تشاد:

اصطدمت القوات الفرنسية الزاحفة نحو تشاد برابح فضل الله السوداني والسنوسيين، فرابح غزا دارفور ثم وادای شرق بحيرة تشاد واتخذ البلاد التي حول بحيرة تشاد مركزا له، وغزا مملكة الباجرمى (الباقرمي جنوب شرق كانم بتشاد) وبورنو وبنى لنفسه ملكا مستقلا سنة 1895م، فكان لابد أن يصطدم مع الفرنسيين الزاحفين من الغرب، لذلك استعانت فرنسا بالسلاطين الذين استولى رابح على سلطناتهم، وبدأ التصادم الذي فرض على رابح التقهقر نحو الشرق وتقدم الفرنسيين الذين وصلوا وادای سنة 1899م بعد أن اتفقوا مع الانجليز على أن يقفوا عند حدود دارفور الغربية تاركين الغرب كله للفرنسيين، وفي يوم 22 أفريل سنة 1900م التقت ثلاثة جيوش قادمة من الجزائر والسنغال وبرازفيل جنوبي بحيرة تشاد حيث دارت المعركة الفاصلة التي انتهت بهزيمة رابح وقتله وأصبح هذا الجزء لفرنسا[53].

أما السنوسيون فكانوا ينشطون في المنطقة المحصورة بين ساحل البحر وحوض النيجر ، فلما انتصر الفرنسيون على رابح بدأت الحرب بينهم وبين الفرنسيين، بقيادة سيدي محمد البراني وعمر المختار، ولعدم تكافؤ القوتين سرعان ما سقطت المراكز السنوسية في أيدي الفرنسيين سنتي 1902م و1903م، وانتهى الأمر بانسحاب السنوسيين نحو الشمال تاركين الجنوب غنيمة باردة للفرنسيين[54].

إلا أن فرنسا استعملت سياسة " فرق تسد "، واستغلت تنافس الزعامات والقوى الوطنية على السلطة، فألبت بعضهم على بعض، كما وقع بين محمد الأمين وقوات السلطان أحمدو وشيخو سلطان امبراطورية التوكولور، وبين المجاهد التيجاني الحاج عمر الفوتي التكروري وأحمدو شيخو بن أحمدو لوبو حاكم مملكة ماسينا سنة 1862م، كما أن الفرنسيين ساعدوا الوثنيين ضد المسلمين وأمدوهم بالأسلحة، فكان المجاهدون يخوضون حربهم من ثلاث جبهات: هي الحرب ضد الوثنيين في الغرب، والحرب ضد المسلمين في الشرق، والحرب ضد التوسع الفرنسي الذي تفوق عليهم في العدة والعتاد[55].

ولقد أنشأت فرنسا في عام 1895م، ما سميّ آنذاك الحكومة العامّة لإفريقيا الغربيّة الفرنسيّة Afrique Occidental Française التيّ ضمّت المستعمرات الفرنسيّة في غرب افريقيا (بنين، غينيا (كوناكري) ،مالي، ساحل العاج، موريتانيا، النيجر، السّنغال، بوركينافاسو)، وفي عام 1902م اتُخذت داكار مقراً لهذه الحكومة بعد أن كانت سان لويس تحتل هذا المركز[56].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن فرنسا بسطت نفوذها على كامل هذه المناطق، إلا أن القوى الاسلامية والوطنية بقيت تثور من حين لآخر ضد هذا العدو الغاشم، ففي موريتانيا ثورة ماء العينين وابنه من بعده (1900 – 1920م)، أو الثورات المتكررة للتوارق في مالي والنيجر.

3 – انعكاسات السياسية الاستعمارية على التواصل بين الجزائر ودول الساحل الافريقي:

رغم استقلال دول الساحل الإفريقي وخروج المستعمر عسكريا، إلا أن هذه الدول وغيرها بقيت مقيدة بالإرث الاستعماري، تدفع فاتورة التبعية والتخلف الذي كرسه الاستعمار الأوروبي إلى يومنا هذا، مما أثر سلبيا على عمليات التواصل فيما بينها، وتركها عاجزة على النهوض لبناء الأمة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أ – الانعكاسات السياسية:

– التبعية المطلقة للمستعمر: فالمستعمرات الاوروبية تمثل الارث التاريخي للدول الاوروبية حيث أن هذه الدول لا تزال تحمل مخلفات هذا الامتداد التي قد نمثلها في الامتداد اللغوي و الثقافي و الامتداد الحدودي التي عملت وما زالت تعمل على إشاعة الفوضى و التفرقة بين الفصائل، وساعدت السياسة الاستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة " فرق تسد "، أو من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها، واعطائها نصيباً أكبرا في الحكم والسلطة[57]، فالاستعمار ترك خلفه نخبة موالية لسياسته تتوارث دواليب السلطة وتنفذ الاملاءات الخارجية للدولة الأم، وقد ظلت الدول الاستعمارية محافظة على روابط مع مستعمراتها السابقة عن طريق هيئات ذات طابع دولي تحمي بها مصالحها وتحافظ على نفوذها ومن أبرزها المنظمة الدولية للفرنكوفونية ورابطة الكومنولث.

– مشكلة الحدود: إن الخريطة السياسية التي رسمها الاستعمار الأوروبي في افريقيا عموما ومنطقة الساحل الافريقي خصوصا، قد خلقت مشكلات كثيرة وخطيرة بين الدول الافريقية الحديثة، فبعض هذه الحدود تمر عبر كيانات سابقة من الجماعات الإثنية والدول والممالك التي كانت قائمة من قبل، مما أدى إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق، فانقسم الشعب الواحد بين حدود مجموعة من الدول، فمثلا الطوارق ينتشرون في الجزائر ومالي والنيجر، وشعب سينوفو في مالي وساحل العاج وبوركينافاسو...، ومن النتائج الخطيرة التي ترتبت عن هذا الوضع نزاعات الحدود المزمنة التي تثقل العلاقات بين عدد من الدول الافريقية المستقلة كما هو حال الحرب بين ليبيا وتشاد على قطاع أوزو بين سنوات 1978م و1987م، وبين السودان وأوغندا، وبين نيجيريا والكاميرون، ...، فالدولة الإفريقية تتألف من خليط من الشعوب ذات الثقافات والتقاليد واللغات المختلفة، فليس من السهل حل مشكلات بناء الأمة التي تواجه كل دولة بسبب هذا الخليط من الشعوب[58].

– ظهور بعض الدول بأحجام مختلفة وموارد طبيعية وامكانات اقتصادية متباينة، بعضها في الداخل دون سواحل، مثل مالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو...أو كالمشكل القائم بين موريتانيا والسنغال حول حقوق استغلال منطقة نهر السنغال على الحدود منذ سنة 1989م والتي راح ضحيتها مئات الرعايا من البلدين. ولنا أن نتصور حجم مشكلات التنمية المترتبة عن نقص الموارد الطبيعية أو انعدامها ونقص الأراضي الخصبة وانعدام المنافذ البحرية وغيرها من الصعوبات التي تواجه الدول التي ورثت هذه الأوضاع العسيرة[59].

– التدخل المتكرر للجيوش الناتجة عن النظم الاستعمارية في حلبة السياسة[60]، مما أفرز ظاهرة الانقلابات العسكرية التي اشتهرت بها افريقيا والتي أدت إلى عدم الاستقرار في المنطقة، فحسب نظرية الميراث الاستعمارية فإن بعض الكتاب يتجهون عند تفسيرهم لظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا إلى وضع الخلفية الاستعمارية كعامل فعال وسبب رئيسي في هذه الظاهرة، فالدول التي كانت خاضعة لفرنسا تكون أكثر قابلية لحدوث الاضطرابات التي تؤدي إلى الانقلابات العسكرية[61]، ففي موريتانيا بلغ الرقم 15 بين انقلاب عسكري وبين محاولة انقلاب من سنة 1978م حتى سنة 2008م[62] . أما مالي فقد شهدت سلسلة من محاولات الانقلابات كان من بينها انقلاب سنة 1968م وانقلاب سنة 1991م[63]، وفي تشاد ثار الجيش على الرئيس سنة 1975م، وبسبب ثورة الأقاليم الشمالية تفككت الحكومة سنة 1979م لتحل محلها قوات حفظ السلام الافريقية، وفي سنة 1989م وقع انقلاب آخر بمساندة ليبيا[64].

وفي السنغال جرت محاولة انقلاب سنة 1962م اعتبرت الأولى في افريقيا السوداء[65]، وفي شهدت انقلابا سنة 1974م، ومحاولة انقلاب فاشلة سنة 1983م وبقيت البلاد تعيش حركات تمرد وانقلابات واضطرابات حتى سنة 2005م[66] ، أما السودان فقد شهد اضطرابات منذ استقلاله سنة 1956م، حيث تمرد جنود الجيش الجنوبي واستولوا على المديريات الاستوائية

كلها باستثناء العاصمة جوبا التي دافع عنها الشماليون، وفي سنة 1958م حدث انقلاب عسكري على الحكومة المدنية، لتتجدد انقلابات أخرى سنوات 1969م، 1985م، 1988م، كما عانى السودان من ويلات الحروب الأهلية الأولى (1963- 1972م) والثانية (1983- 2011) لتنتهي بتقسيم السودان إلى شمال وجنوب[67].

- العزل السياسي الذي فرضه الاستعمار أدى إلى حرمان الدول الافريقية من فرصة اكتساب الخبرة في مجال إدارة العلاقات الدولية والدبلوماسية، وضياع حقهم في إدارة شؤونهم الخاصة، ومواكبة التطورات والتغيرات الحاسمة التي شهدها العالم[68]، فتشاد والسنغال ومالي مثلا منحت حق الاستفتاء على دستور ديغول سنة 1956م فاقترعت على البقاء ضمن دائرة الجماعة الفرنسية، ثم اعترف باستقلالها سنة 1960م مع بقائها ضمن المجموعة الفرنسية، وذلك يعني اتخاذ اللغة الفرنسية لغة رسمية وبقائها ضمن دائرة الفرنك الفرنسي، ومنح فرنسا حق تقديم المساعدات الفنية والمالية[69]، كما ربطت فرنسا نفسها بمستعمراتها وذلك بإبرام عدّة اتّفاقيات حول الدّفاع العسكريّ المشتَرَك، ومن أبرزها الإتّفاقيّة الموقعة بين فرنسا وتشاد في 1960/08/11م.

ب – الآثار الاقتصادية:

رغم أن الاستعمار قد شق شبكات الطرق والسكك الحديدية في كثير من مناطق الانتاج، إلا أن هذا لم يكن من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية أو تعزيز الاتصالات بين الأفارقة، بل لتسهيل استغلال موارد المستعمرات وربطها بالبلاد المستعمرة.

كان من السمات المميزة للاقتصاد الاستعماري الاهمال أو التثبيط التام والمتعمد للتصنيع ولمعالجة المواد الخام والمنتجات الزراعية المنتجة محليا في المستعمرات التي تنتجها، لذا فإن جميع الدول الافريقية وفقا لعمل الاقتصاد الاستعماري الرأسمالي تحولت إلى أسواق لاستهلاك السلع المصنوعة المستوردة، ومنتجة للمواد الخام من أجل التصدير، وهذا الاهمال التام للتصنيع من جانب القوى الاستعمارية وشركاتها التجارية والتعدينية هو الذي ينبغي تسجيله باعتباره أهم عناصر الإدانة التي لا يمكن اغتفارها ضد الاستعمار [70].

كما استنزف الاستعمار خيرات هذه البلدان طيلة فترة وجوده، بل تعداها إلى سياسات الاحتكار التي مست جميع المجالات الاقتصادية.

ج – الآثار الاجتماعية:

لا يخفى عن أحد أن الدين الاسلامي واللغة العربية هما رابطان أساسيان يربطان العالم الاسلامي ككل، لذلك كان موقف الكنيسة من انتشار اللغة العربية والدين الاسلامي موقفا عدائيا منذ القدم، والاستعمار حاول تمزيق هذه الروابط، ففي تقرير بعث به السيد باريبي مسؤول البعثات التبشيرية في السنغال بتاريخ 1856/05/29 إلى السيد مايسترو مدير المستعمرات الفرنسية يؤكد فيه على استعمال وسائل جديدة للقضاء على المساجد والمحاكم الاسلامية وعرقلة تثقيف الشبيبة الإسلامية ثقافة عربية إسلامية، والوقوف ضد هذه الفكرة والقضاء عليها نهائيا[71].

كما حاول الفرنسيون محاربة اللغة العربية منذ 1911م وذلك بصدور قرار الحاكم العام الفرنسي لإفريقيا الغربية، أي ما كان يعرف سابقا بالمستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا (L.A.O.F)، فقد منع هذا القرار استعمال اللغة العربية في المحاكم الاسلامية في المنطقة، وتحويل المحاكم الاسلامية إلى محاكم فرنسية وطرد القضاة المسلمين منها، وتعويضهم بقضاة فرنسيين، وخلال

50 سنة أو أقل استطاع الفرنسيون في غرب إفريقيا أن يكوّنوا نخبة افريقية موالية لهم فكرا ولغة وثقافة ودينا بإيجادهم مدرسة فرنسية قوية مدعمة بالبعثات التبشيرية التي عمدت إلى تنصير الأفارقة بالقوة، ولم يسمح الاستعمار إلا بحجم ضئيل من الثقافة حسب أهدافه الاستعمارية[72].

كان الاستعمار العائق الاساسي لنشر الحضارة العربية الاسلامية في المنطقة، وقد كشف بيير أرنود (Pierre Arnaud) عن نوايا بلاده في المستعمرات بقوله: " **لا نعترف في إفريقيا الغربية إلا بسلوك أخلاقي واحد هو سلوكنا**"، ويقول فروليش أحد مخططي الاستعمار الفرنسي: " **إن كل أعداءنا كانوا تقريبا من المسلمين**"[73].

خلق الاستعمار أوضاعا لم تفض إلى مجاعات دورية فحسب، بل أدت أيضا إلى نقص تغذية مزمن، وسوء تغذية، وتدهور في البنية الجسدية للشعب الأفريقي[74].

ولاستمرار الدور الفرنسي في إفريقيا كونت فرنسا رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة بالفرانكفونية، والتي ضمت السنغال، وكوت ديفوار، وتوجو، وبوركينافاسو (فولتا العليا،) والجابون، والكنغو برازافيل، ومالاجاشي (مدغشقر،) وكومورو (جزر القمر،) وتشاد، والنيجر، ومالي.. وغيرها تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية[75].

د – آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا:

أما عن آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا؛ فتشمل ثلاث آليات أساسية: عسكرية، واقتصادية، وثقافية. الآلية العسكرية: لقد تمثلت السياسة العسكرية في القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا، والتي تقلّصت من 100 قاعدة[76] في عام 1960م إلى خمس قواعد فقط الآن، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية، وفي ظل النظام العالمي الجديد اضطرت فرنسا لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الإفريقية. ومن أمثلة التدخل الفرنسي العسكري في القارة الإفريقية التدخل الفرنسي في مالي، وفي تشاد، ويدخل في إطار الآليات العسكرية أيضا اتفاقات الدفاع العسكري والتعاون الفني، وقد أنشأت فرنسا البرنامج العسكري « RECAMP» الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في إفريقيا[77].

أما السياسة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا؛ فقد اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا، وقد رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وضمت دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى. كذلك أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وتُعد هذه الشبكة بنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا[78].

تُعد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الإفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافياً على الدول الأنجلوفونية، كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني

المستعمرات، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم. وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر، أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرنكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية[79].

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن الخروج بمجموعة من النتائج نلخصها في ما يلي:

– يعتبر الاستعمار سواء في ثوبه القديم أو الجديد أكبر عائق وقف ولا يزال يقف في وجه التواصل الحضاري بين الجزائر ودول الساحل، حيث شل كل حلقات التواصل التي كانت قائمة قبل احتلاله للمنطقة، وركز على هدم أهم عوامل التواصل المتمثلة في الدين الاسلامي واللغة العربية، بحكم أن هذه الدول كانت ممالك إسلامية مستقلة بذاتها، وكانت الحضارة العربية الإسلامية في انتشار وتطور سريع وسط الأفارقة عموما.

– لم تكن الكشوفات الجغرافية في حد ذاتها هدفا بقدر ما كانت أداة لكشف الغموض الذي يحيط بآلية التجارة العربية في الداخل، كما كان للكشوفات أثرا سلبيا في ضرب العلاقات العربية الافريقية، فعند توغل الاستعمار قطع جسور التواصل بين العرب والأفارقة.

– شكل الإسلام وخاصة حركة الحاج عمر الفوتي الجهادية عقبة حقيقية في وجه التوسع الاستعماري الأوروبي داخل منطقة الساحل، ومن الملاحظ أيضا أن معظم الثورات التي ناهضت الوجود الاستعماري في المنطقة كانت من العناصر العربية الإسلامية، لذا استعمل الاستعمار أقصى أنواع العنف في تصفيتها، بل رسم سياسة عامة تهدف إلى تنصير المنطقة وتحجيم الوجود العربي فيها، وبالقضاء على مقاومة الممالك الاسلامية، فإن الاستعمار الفرنسي قد تمكن من بسط سيطرته على دول الساحل الإفريقي نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م.

– كانت لكل قوة استعمارية سياستها الخاصة التي اعتمدت عليها في تسيير مستعمراتها، فبريطانيا اتبعت أسلوب الحكم غير المباشر، بتوكيل الزعماء المحليين في الجهاز الاداري، أما السياسة الفرنسية فكانت تقوم على طمس معالم الشخصية الافريقية باتباع أسلوب الحكم المباشر، وذلك عن طريق أن تكون الادارة فرنسية خالصة، كما كانت تمارس ما سمي بسياسة الاستيعاب أو التشرب، وذلك بمحاولة امتصاص الثقافة الافريقية وفرض ثقافة فرنسية بدلا منها.

– لقد انعكست السياسة الاستعمارية سلبا على مستقبل دول الساحل إلى يومنا هذا، فهي تعاني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولا يمكن لهذه الدول النهوض من تخلفها إلا بالتخلص من التبعية للدول الكبرى، خاصة في ظل التنافس العالمي الجديد على المنطقة بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية والصين ميدان المنافسة للسيطرة على هذه المناطق بدعوى محاربة الإرهاب أو حماية الأقليات أو باتفاقيات التعاون المشترك.

– لقد أثبتت النزاعات بين الدول أن الحدود الاستعمارية ما هي إلا قنابل موقوتة، وبدا جلياً أن عزوف منظمة الوحدة الافريقية في الماضي، والاتحاد الافريقي في الحاضر عن مناقشة قضية الحدود الاستعمارية، يجعل القارة تعيش دوما فوق صفيح ساخن، فالمؤشرات توحي بأن السنوات والعقود القادمة ستشهد مزيداً من التوتر والنزاع الحدودي بين الدول الافريقية خاصة في ظل تفاقم مشكلة المياه وتزايد الآمال حول الاكتشافات البترولية.

الهوامش:

[1] – يُعد الساحل الإفريقي مصطلحاً من أصل عربي، ويعني من الناحية التقليدية الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، أما من الناحية الجغرافية؛ فهناك مَن يحددها في المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وتشمل الدول الآتية: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وكثيراً ما تتوسع وفقاً لحسابات جيواقتصادية لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا، بل حتى جزر الرأس الأخضر، كما يُعرف الساحل الإفريقي بأنه قوس الأزمات انطلاقاً من الأزمات المستعصية بالسودان، وتشاد، وصولاً إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها مالي والنيجر وموريتانيا .ينظر: أمحند برقوق : "**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**"، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدارسات الاستراتيجية، العدد7 ، نوفمبر 2008 م، الجزائر، ص 2 .

[2] – عبد القادر المحيشي وأخرون، **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، ط1، دار الجماهيرية، ليبيا، 2000، ص159.

[3] – أحمد عبد الدايم، **الكشوفات الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة**، مجلة قراءات افريقية، ع 29، المنتدى الاسلامي، الرياض، 2016، ص ص 17 – 18.

[4] – محمد محي الدين رزق، **افريقيا وحوض النيل**، ط2، مطبعة عطايا، مصر، 1934، ص 88.

[5] – كولين ماكيفيدى، **أطلس التاريخ الأفريقي**، تر، مختار السويفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص 158.

[6] – **زاهر رياض، استعمار إفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 113.

[7] – محمد محي الدين رزق، المرجع السابق، ص 88.

[8]– المرجع نفسه، ص 89.

[9] – أحمد عبد الدايم، المرجع السابق، ص 18.

[10] – **زاهر رياض**، المرجع السابق، ص 114.

[11]– الحسين بن محنض، **تاريخ موريتانيا الحديث**، دار الفكر، ط1، موريتانيا، 2010، ص ص 266 -299.

[12] – **زاهر رياض**، المرجع السابق ، ص 114.

[13] – المرجع نفسه، ص ص 103 – 104.

[14] – فيصل محمد موسى، **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997، ص ص 111 – 115.

[15] – تمام همام تمام،" **المقاومة الوطنية ضد التوسع الفرنسي في أعالي النيجر** "، مجلة الدراسات الإفريقية، ع08، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1979، ص ص 106 – 107.

[16]– زاهر رياض، المرجع السابق، ص 137.

[17] – الرائد جلييه، **الّتوّغل في موريتانيا اكتشافات...استكشافات...غزو**، تر :محمدن ولد حمينا، دار الضياء، ط 1، الكويت، 2009، ص 36.

[18] – زاهر رياض، المرجع السابق، ص 157.

[19] – يسكن معظم شعب الماندنجو الآن في جمهورية مالي الحالية.

[20] – تمام همام تمام، المرجع السابق، ص 107.

[21] – المرجع نفسه، ص ص 107– 108.

[22] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة السياسية لغرب إفريقيا**، مجلة الدراسات الإفريقية، ع12، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1983، ص 08.

[23] – زاهر رياض، المرجع السابق ، ص 420.

[24]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق ، ص 10.

[25] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ، ص 39.

[26] – فيصل محمد موسى، المرجع السابق ، ص ص 116– 118.

[27] – المرجع نفسه، ص ص 118 – 119.

[28] – فرغلي علي تسن هريدي، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 119

[29] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، المرجع السابق ، ص 37.

[30] – المرجع نفسه، ص27.

[31] – فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص 134.

[32] – ج. ن. أوزويغوي، " **تقسيم إفريقيا وغزوها على يد الأوروبيين: نظرة عامة** "، تاريخ إفريقيا العام، ،المجلد 7، اليونسكو: ،بيروت ، 1988، ص ص 51 – 52.

[33] – عي بدوي علي سالمان، " **الطريقة القادرية والاستعمار الفرنسي في موريتانيا (1903 – 1960)** "، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص ص 33 – 36.

[34] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، " **مؤتمر برلين**.. " المرجع السابق ، ص 09.

[35] – المرجع نفسه، ص ص 9 – 10.

[36] – زاهر رياض، المرجع السابق ، ص 166.

[37] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، المرجع السابق ، ص 26.

[38] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، " **مؤتمر برلين**.. "، المرجع السابق ، ص ص 38 – 40.

[39] – المرجع نفسه، ص 37.

[40] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، المرجع السابق، ص 26.

[41] – زاهر رياض، المرجع السابق، ص 157.

[42] – المرجع نفسه، ص 158.

[43] – إلهام محمد علي ذهنى، **جهاد الممالك الاسلامية في غرب أفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850 – 1914)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص ص 84 – 87.

[44] – الرائد جيلييه، المصدر السابق، ص 132 .

[45] – تمام همام تمام، المرجع السابق، ص 109.

[46] – إلهام محمد علي ذهنى، المرجع السابق، ص 90.

[47] – علي يعقوب، " **الفلانيون، الشعب واللغة** " مجلة قراءات افريقية، ع 24، المنتدى الاسلامي، الرياض، 2015، ص 24.

[48] – إلهام محمد علي ذهنى، المرجع السابق، ص ص 92 – 95.

[49] – زاهر رياض، المرجع السابق ، ص 159.

[50] – إلهام محمد علي ذهنى، المرجع السابق، ص ص 102 – 106.

[51] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، المرجع السابق، ص 24.

[52] – المرجع نفسه، ص ص 24 – 25.

[53] – نفسه، ص ص 158 – 159.

[54] – زاهر رياض، المرجع السابق ، ص 159.

[55] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، المرجع السابق، ص ص 90 – 121.

[56] – محمّد فاضل علي باري وسعيد ابراهيم كريديّة، **المسلمون في غرب إفريقيا: تاريخ وحضارة**، دار الكتب العلميّة، لبنان، 2007، ص ص 243 – 244.

[57] – عزو محمد عبد القادر ناجي، "**أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا**"، الحوار المتمدن، ع، 2376، أوت 2008.

[58] – ألبير آدو بواهن، " **الاستعمار في أفريقيا: آثاره ومغزاه** "، المجلد 7، المطبعة الكاثوليكية، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)، لبنان، 1990، ص 789.

[59] – المرجع نفسه، ص 790.

[60] – نفسه ص ص 790 –791.

[61] – سلوى محمد لبيب، " **ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا بين النظرية والتطلبق** "، مجلة الدراسات الإفريقية، ع 4، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1975، ص 218.

[62] – محمود صالح الكروي،"**ذاكرة الإنقلابات العسكريّة في موريتانيا: الصراع على السلطة**"، المجلة العربيّة للعلوم السياسيّة: مجلة دوريّة ، العدد:31، الجمعيّة العربيّة للعلوم السياسيّة بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، صيف 2011، ص ص 121 – 135.

[63] – ظاهر جاسم محمّد ، **التاريخ المعاصر للدّول الإفريقيّة**، دار شموع الثقافة، الجماهيريّة العربيّة الليبيّة،2007، ص ص20 – 20.

[64] – محمّد صادق صبّور، **مناطق الصّراع في افريقيا**، دار الأمين للطباعة، مصر ، 2005، ص ص50– 52.

[65] – محمّد فاضل علي باري وسعيد ابراهيم كريديّة، المرجع السابق، ص 244.

[66] – المرجع نفسه، ص 305.

[67] – **محمد الصادق صبور، المرجع السابق، ص ص 83 – 87.**

[68] – ألبير آدو بواهن،، المرجع السابق، ص ص 791 –792.

[69] – زاهر رياض، المرجع السابق ، ص 167.

[70] – ألبير آدو بواهن،، المرجع السابق، ص 794.

[71] – عمار هلال، الهادي الدالي، **دراسة في حركات التبشير والنتصير بمنطقة إفريقيا فيما وراء الصحراء**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص ص 09.

[72] – المرجع نفسه، ص ص 11– 19.

[73] – عبد القادر محمد سيلا، **المسلمون في السنغال**، ط1، سلسلة كتاب الأمة، قطر، 1986، ص 86.

[74] – والتر رودني، **أوروبا والتخلف في أفريقيا** ترجمة :أحمد القصير، عالم المعرفة، الكويت، 1988، ص309.

[75] – يوناس بول دي مانيال، " **الدور الفرنسي في إفريقيا..تاريخه وحاضره ومستقبله** "، مجلة قراءات إفريقية، ع 11، مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي، 2012، ص ص 61 – 62.

[76] – والقواعد موجودة في دول: جيبوتي، تشاد، كوت ديفوار، الكاميرون، الجابون، وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها في السنغال يوم 4إبريل 2010م، والمتواجدة على الأراضي السنغالية منذ عام1974م

[77] – يوناس بول دي مانيال، المرجع السابق، ص 61.

[78] – المرجع نفسه، ص 62.

[79] – المرجع نفسه، ص 62.